الأمم المتحدة

TD/B/C.I/MEM.2/26

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
29 January 2014
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية
الدورة السادسة
جنيف، ٩-١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

قطاع الموارد الطبيعية: استعراض وتحديد فرص التجارة والتنمية القائمتين على السلع الأساسية

مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

ساهمت الموارد الطبيعية مساهمة إيجابية في التنمية الاقتصادية لبلدان مثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في أثناء الثورة الصناعية الأولى التي حدثت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وعززت الموارد الطبيعية أيضاً المراحل الأولى لتنمية بلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وهولندا، ولا تزال تساهم في هذه التنمية. وتشكل أستراليا وبعض البلدان النامية ذات الدخل المتوسط، مثل ماليزيا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك، جميعها نماذج حديثة للتنمية القائمة على السلع الأساسية. غير أنه في حالة عدد من البلدان النامية ومن أقل البلدان نمواً أفضت الدراسات التجريبية للصلة بين الموارد الطبيعية والتنمية إلى نتائج سلبية، إذ اقترنت الموارد الطبيعية في بعض الأحيان بما يسمى "المرض الهولندي"، ما أدى إلى اعتبار الموارد الطبيعية نقمةً لا نعمةً للبلد.

(A) GE.14-50092 250214 260214

1450092

الرجاء إعادة الاستعمال

وتستعرض ورقة المعلومات الأساسية هذه وتحدد فرص التجارة والتنمية القائمتين على السلع الأساسية، مع التركيز على قطاعات الموارد الطبيعية، بما فيها الطاقة والمعادن والفلزات، وفقاً لاتفاق أكرا (الفقرتان ٩١ و٩٨) وولاية الدوحة (الفقرة ٣١'١'). وتناقش الورقة عدداً من القضايا الأساسية المتصلة بهذه القطاعات، ومنها احتجاز ريع الموارد واستخدامه في التنمية المستندة إلى قاعدة عريضة وفي إدماج قطاعات الموارد الطبيعية، المحصورة في كثير من الأحيان، في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية. وتنتهي الورقة ببحث قضية الطاقة المتجددة، وهي من القضايا الناشئة.

مقدمة

١- أثارت مساهمة الموارد الطبيعية في النمو والتنمية المستدامة، وبخاصة فيما يتعلق بالتجارة القائمة على السلع الأساسية، نقاشاً متكرراً في أدبيات التنمية. وباتت هذه القضية تشكل أولوية للبلدان المتمتعة بالموارد الطبيعية في سياق الانتعاش الذي شهدته السلع الأساسية حديثاً، وهو الانتعاش الذي يتفق معظم المحللين على اعتباره أعمق وأوسع انتعاش حدث حتى هذا التاريخ، لتأثيره في جميع فئات السلع الأساسية بدرجات متفاوتة. ويرجع ذلك بصورة خاصة إلى ما يشير إليه عدد من التحليلات التي تناولت تأثير انتعاش السلع الأساسية في البلدان المصدرة من أن معظم البلدان قد سجلت معدلات نمو اقتصادي غير مسبوقة، وأن من المشكوك فيه مع ذلك استمرار هذه المعدلات في الأجلين المتوسط والطويل، نظراً لأن استثمار الإيرادات في القدرات الإنتاجية كان ضئيلاً أو معدوماً ومن ثم استمر ضعف هذه القدرات.

٢- ويحتدم النقاش في ضوء تجارب بلدان مثل المملكة المتحدة التي يُعتقد أن الموارد الطبيعية قد ساهمت مساهمة إيجابية في تنميتها الاقتصادية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أثناء الثورة الصناعية الأولى. وقد عززت الموارد الطبيعية في واقع الأمر المراحل الأولى لتنمية بلدان متقدمة مثل الولايات المتحدة وكندا وهولندا. وتشكل أستراليا وبعض البلدان النامية ذات الدخل المتوسط، مثل ماليزيا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك، جميعها نماذج حديثة للتنمية القائمة على السلع الأساسية.

٣- غير أنه في حالة عدد من البلدان النامية ومن أقل البلدان نمواً، انتهت الدراسات التجريبية للصلة بين الموارد الطبيعية والتنمية إلى نتائج سلبية - بمعنى أن الموارد الطبيعية لا تساهم مساهمة حقيقية في النمو والتنمية الاقتصاديين. وإضافة إلى ذلك، اقترنت الموارد الطبيعية في بعض الأحيان 'بالمرض الهولندي'، أي بسلسلة من الاختلالات المؤدية إلى التضخم وإلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي. وأفضى ذلك إلى استنتاجات بأن اكتشافات الموارد الطبيعية هي نقمة للبلد، واستنتاج مفارقة الوفرة (Sachs and Warner, 1995, 2001; Gylfason, 2001; Brückner, 2010).

٤- فهل الموارد الطبيعية، والسلع الأساسية المشتقة منها، تخدم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية أم تضر بهما؟ وما هي الظروف التي يمكن أن تساهم في ظلها التجارة في الموارد الطبيعية مساهمةً إيجابية في التنمية؟ وما هي الآليات التي تسمح للسلع الأساسية المشتقة من الموارد الطبيعية بتعزيز التجارة والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؟ وما هي روافع السياسات المتاحة للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية لتعزيز تأثير ريع السلع الأساسية في جهودها الإنمائية؟ وتحاول هذه الورقة المساهمة في هذا النقاش، انطلاقاً من أكثر أشكال تقاسم ريع السلع شيوعاً وهو النظم الضريبية.

٥- والهدف من هذه الورقة هو استعراض وتحديد فرص التجارة والتنمية القائمتين على السلع الأساسية، مع التركيز على قطاعات الموارد الطبيعية، أي الطاقة والمعادن والفلزات، وفقاً لاتفاق أكرا (الفقرتان ٩١ و٩٨) وولاية الدوحة (الفقرة ٣١'١'). وفي سياق استعراض وتحديد هذه الفرص، تناقش الورقة عدداً من القضايا الأساسية المتصلة بهذه القطاعات، ومنها زيادة حصة ريع الموارد واستخدامها في التنمية المستندة إلى قاعدة عريضة وفي دمج قطاعات الموارد الطبيعية، المحصورة في كثير من الأحيان، في سياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية المستندة إلى قاعدة عريضة والتي تشمل إضافة القيمة واحتجازها في الاقتصادات المحلية وتختتم الورقة ببحث قضية ناشئة هي قضية الطاقة المتجددة التي كانت أقل بروزاً في النقاش حتى مؤخراً، رغم أهميتها الحاسمة للنمو والتنمية المستدامين في البلدان النامية.

أولاً- استعراض الفرص المتاحة

٦- تزخر الأدبيات بعدد من الأُطر المحددة المتصلة بالسيطرة على ريع الموارد واستخدامه. وجرى العرف على أن تستخدم البلدان مختلف النظم الضريبية، بما فيها الإتاوات والرسوم، أداةً للحصول على حصتها من ريع الموارد الطبيعية. وتستخدم هذه النُظم في تمويل برامج الإنفاق الحكومي على النحو المحدد في بيان الميزانية. غير أنه نظراً لارتباط السلع الأساسية بدورات الانتعاش والانكماش، تغالي معظم الحكومات في الإنفاق في سنوات الانتعاش وتكافح لمواجهة العجز المالي عند هبوط عملية السلع الأساسية. وفي مواجهة ذلك، نفذت بعض الحكومات تدابير لإدارة الميزانية من أجل تحسين توزيع الموارد وتيسير الإنفاق الحكومي على مر الزمن باستخدام صناديق تحقيق الاستقرار وقواعد الاستثمار في إطار عملية وطنية شاملة لإدارة الإيرادات. وتستخدم الحكومات صناديق الثروة السيادية، بما فيها صناديق أجيال المستقبل، استخداماً متزايداً منذ ثمانينيات القرن الماضي لتحقيق هذه الأهداف ولتعزيز تنمية السلع الأساسية تنميةً مستدامة ومستندة إلى قاعدة عريضة.

ألف- التجارة القائمة على السلع الأساسية والنظم الضريبية

٧- يمكن أن تحقق التجارة في السلع الأساسية المشتقة من الموارد الطبيعية إيرادات كبيرة للبلدان النامية عن طريق مختلف أنواع الضرائب. وقد ثبت أن النفط الخام والغاز الطبيعي والمعادن والفلزات من السلع التي تشكل مصادر رئيسية لإيرادات التصدير. فعلى سبيل المثال، زادت قيمة الصادرات العالمية للغاز الطبيعي والمصنَّع من نحو ٨٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٢ إلى نحو ٤٢١ بليون دولار في عام ٢٠١٢ (+٣٨٠ في المائة). وساهمت البلدان النامية بأكثر من ثلث القيمة في عام ٢٠٠٢ ونحو نصف القيمة في عام ٢٠١٢. فقد زادت قيمة صادرات

البلدان النامية من الغاز خلال الفترة من ٣٥ بليون دولار بنسبة بلغت ٥٠٠ في المائة[1]. ولذا فباستطاعة النظم الضريبية، في حال صياغتها بعناية ودقة، مساعدة البلدان النامية في جني أقصى قدر من المنافع من السلع الأساسية السالف ذكرها وغيرها من السلع.

٨- غير أن صياغة نظام ضريبي جيد هو مسألة معقدة، بالنظر إلى التنوع الشديد في النظم الضريبية المتاحة، بما فيها النُظم المعتمدة على الريع والنُظم المعتمدة على الإتاوات. وبينما يأخذ النظام المعتمد على الريع في حسبانه التكاليف والأرباح على حد سواء، تقتصر الإتاوات على الإيرادات. وإذا كان النظام الضريبي المعتمد على الأرباح هو أفضل نظام من وجهة نظر المستثمرين لضمانه عدم فرض ضرائب في حالة الخسائر، فإن الحكومة تفضل عادةً النظام المعتمد على الإتاوات لأنه يضمن تحصيل الإيرادات التي يمكن التنبؤ بها أثناء دورة حياة المشروع (الأونكتاد، ٢٠٠٥).

٩- وتذهب دراسة حديثة إلى أن النظام المعتمد على الريع يتيح من الناحية النظرية عدداً من الإمكانيات الاقتصادية، ويشمل ذلك حياده في قرارات الاستثمار والإنتاج (Mintz and Chen, 2012). غير أن كفاءة النظام المعتمد على الريع تقوضها من الناحية العملية أوجه التفاوت في المعلومات المتعلقة بتكاليف وإيرادات الشركات المستغلة للموارد، والتي تكون عادةً شركات عبر وطنية. وعلاوة على ذلك، ليس من السهل دائماً تحديد التكاليف البيئية والاجتماعية والسياسية، ما يُسبب صعوبة للسلطات الضريبية في حساب الالتزامات الضريبية بدقة. ولهذه الأسباب، يتقاضى العديد من البلدان ضرائب على الإيرادات دون أن يأخذ في حسبانه جميع التكاليف المتكبدة أو جزء منها على الأقل (Mintz and Chen, 2012). ويُعتبر النظام المعتمد على الإتاوات أقل تكلفة من الناحية الإدارية. غير أن هذا النظام لا يخلو من المشاكل أيضاً. فكما لاحظ الأونكتاد (٢٠٠٥)، قد تلجأ شركات التعدين إلى عدد من الاستراتيجيات لتجنب الضرائب الباهظة، بما في ذلك تغيير معدل الاستخراج السنوي حينما يتعلق الأمر بإتاوات ثابتة، أو تعديل مستويات الاستخراج في حالة الإتاوات المحسوبة على أساس القيمة.

١٠- ويتعايش النظام المعتمد على الريع والنظام المعتمد على الإتاوة عادة مع الأنواع الأخرى من الضرائب، ومنها على سبيل المثال ضرائب الشركات وضرائب القيمة المضافة، وضرائب التصدير وإيجارات المساحات. وقد تشتمل النظم الضريبية أيضاً على حوافز مثل فترات الإعفاء الضريبي أو غير ذلك من الإعفاءات. ودفع الانتعاش الأخير الذي شهدته السلع الأساسية بصورة عامة، والسلع المتصلة بالموارد الطبيعية بصورة خاصة، البلدان الغنية بالموارد إلى إصلاح نظمها الضريبية، لتقاسم الفوائد الناتجة من الانتعاش بشكل أكثر إنصافاً. فعلى سبيل المثال، بدأت أستراليا في تموز/يوليه ٢٠١٢ فرض ضريبة بنسبة ٣٠ في المائة على القائمين باستغلال مناجم ركاز الحديد والفحم عندما تتجاوز أرباحهم ٧٥ بليون دولار

(١) UNCTADstat.

أسترالي (InterrriaRMG Resource Sector Intelligence, 2013). وهناك دلائل تشير إلى أن بلداناً أخرى، مثل الجمهورية الدومينيكية وجمهورية تنزانيا المتحدة، تعتزم إعادة النظر في نظمها الضريبية في قطاع الموارد الطبيعية أيضاً.

١١- وتؤكد عمليات التعديل المتوقعة للنظم الضريبية دور هذه النظم في التحكم في ريع الموارد على نحو منصف. غير أن التحكم في ريع الموارد يتوقف على العمل الجماعي الذي تقوم به حكومة البلد المضيف والقطاع الخاص، بما في ذلك المستثمرون الأجانب، في قطاع الموارد الطبيعية. وعليه، ينبغي عدم إغفال مشاركة القطاع الخاص في العملية. ولذا تسعى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لبلوغ هذا الهدف بتقديم مبادئ توجيهية طوعية إلى الشركات عبر الوطنية. وفيما يتعلق بالضرائب، تشدد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على أهمية الشركات عبر الوطنية في المساهمة في المالية العامة في البلد المضيف على نحو ملائم في توقيته. وعلاوة على ذلك، تهدف هذه المبادئ التوجيهية إلى تشجيع الشركات عبر الوطنية على التقيد بقواعد وأنظمة البلدان التي تعمل فيها (OECD, 2008).

١٢- وبخلاف ما تتيحه النظم الضريبية من تحكم في ريع الموارد، فإنها يمكن أن تكون محركات قوية للتنمية. وعلى سبيل المثال، أُشيد بالدعم الذي يقدمه نظام الضرائب على التعدين في شيلي إلى التنمية الاقتصادية لأنه نظام واضح وتصاعدي ويمكن التنبؤ به (Korinek, 2013). فهذا الوضوح يمكّن المستثمرين من تقدير تكاليفهم واتخاذ قرارات الاستثمار بناء على ذلك. أما طابعه التصاعدي فيتيح إطاراً يسمح بإدراج طيفاً من شركات التعدين، الصغيرة منها والكبيرة، ومن ثم بزيادة حجم الالتزامات الضريبية. وإضافة إلى ذلك، تشكل إمكانية التنبؤ عنصراً أساسياً، بما أن الاستثمار في الموارد الطبيعية يتسم بفترة نضج طويلة؛ ولذا فإن وجود بيئة سياساتية مستقرة، أو على الأقل يمكن التنبؤ بها، حاسم الأهمية (Dumas, 2012).

١٣- وتشمل الخيارات الأخرى للتحكم في ريع الموارد النظم التعاقدية، مثل تقاسم الإنتاج والأسهم الحكومية (Sunley and Baunsgaard, 2001). وفي بعض الأحيان، تستطيع الحكومات، بدلاً من أن تكون شريكاً خارجياً للشركات صاحبة حق الاستغلال، أن تشارك مباشرة في عمليات الشركات عبر الوطنية أو الشركات الوطنية صاحبة حق الاستغلال عن طريق الأسهم الحكومية. ويرى صندوق النقد الدولي أن هذا الخيار يتميز بمنح الحكومات الملكية وتيسير مراقبتها لمحمل سلسلة الأنشطة، بدءاً بالاستكشاف وانتهاءً بالاستخراج. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون هذا الخيار أداة قوية لضمان نقل المعرفة أو التكنولوجيا. غير أن الحكومة، بوصفها حاملة أسهم، ستشارك في الخسائر عند حدوثها. وكشفت البحوث أيضاً أن عمليات نقل المعرفة والتكنولوجيا ليست عمليات تلقائية، لكنها تتوقف على الظروف السائدة، بما في ذلك مستويات المهارات، والتطور التكنولوجي، والبنية التحتية ووجود بيئة سياساتية مواتية (الأونكتاد، ٢٠٠٥).

١٤- ويمكن أن يخدم ريع الموارد، بعد السيطرة عليه، الاحتياجات الإنمائية للبلد المضيف. ومع ذلك، أياً كانت خصائص النظام الضريبي، يتطلب إنجاز التنمية أكثر من وجود هذا النظام. فبالإضافة إلى جمع الضرائب، يحتاج البلد إلى استراتيجية إنمائية ذات أولويات واضحة، يجري على أساسها تخصيص الضرائب وغيرها من الموارد التي تم جمعها. ويجب أن تشمل الأولويات عمليات تدخل في جانب العرض لتخفيف الاختناقات حتى يمكن تجنب الضغوط التضخمية الكبيرة وغير ذلك من أعراض المرض الهولندي المعقدة (الأونكتاد، ٢٠٠٦أ). والمرض الهولندي ليس محتوماً، رغم أن تدفق ريع الموارد بكميات كبيرة وبشكل فوري إلى بلد من البلدان يمكن أن يسبب ضغوطاً تضخمية وارتفاعاً في سعر الصرف الحقيقي على نحو قد يؤدي إلى سوء توزيع الموارد ويُحدث بالتالي آثاراً ضارة بالتنمية الاقتصادية. ولهذا السبب، وضع العديد من البلدان تدابير لإدارة الميزانية مثل صناديق الثروة السيادية لإدارة إيرادات موارده الطبيعية، على النحو الذي سترد مناقشته في الفرع التالي.

باء- التجارة القائمة على السلع الأساسية وصناديق الثروة السيادية وصناديق أجيال المستقبل

١٥- صندوق الثروة السيادي هو "صندوق أو كيان استثماري مملوك للدولة يجري إنشاؤه عادة من فوائض ميزان المدفوعات أو من عمليات النقد الأجنبي، أو من عائدات الخصخصة، أو من المدفوعات التحويلية الحكومية، أو من الفوائض المالية أو من إيرادات تصدير الموارد أو من هذه المصادر جميعها"[(٢)]. وتأتي غالبية هذه الأموال من عمليات النقد الأجنبي الرسمية الناتجة من السلع الأساسية مثل النفط والغاز والمعادن والفلزات (الشكل ١ والجدول ١). ويوضح الشكلان ٢ و٣ شيوعها في مختلف قارات العالم على مر الزمن.

(٢) انظر http://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund.

الشكل ١

أصول صناديق الثروة السيادية بحسب المصدر، في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣

(بليون دولار)

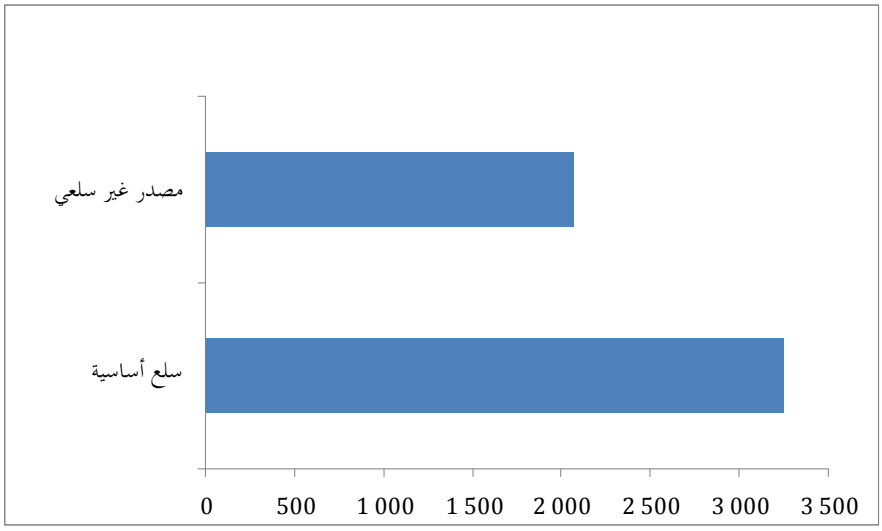

المصدر: http://www.swfinstitute.org/swfs/revenue-regulation-fund.

١٦- ويعكس تنوع الأغراض المعلنة لصناديق الثروة السيادية تنوع مساهماتها في التنمية. وتتمثل الأهداف والمساهمات المقبولة على نطاق واسع في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتحييد أثر التدفقات المالية الوافدة لتجنب المرض الهولندي. وبالإضافة إلى ذلك، أظهر التقلب الشديد في الأسعار أثناء الانتعاش الذي شهدته السلع مؤخراً الآثار الضارة لتقلبات أسعار السلع الأساسية وأهمية عزل الاقتصادات الوطنية وتثبيت إيرادات التصدير لتحقيق مساهمة يمكن التنبؤ بها بدرجة أكبر في الميزانية الوطنية والاستثمارات الإنتاجية في البلد المضيف.

الجدول ١

أهداف صناديق الثروة السيادية في مجموعة مختارة من البلدان، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

البلد	*اسم الصندوق*	*المصدر*	*الغرض المعلن (الأغراض المعلنة)*
الجزائر	صندوق ضبط الإيرادات	نفط	عزل الاقتصاد عن التقلبات في أسعار الغاز والنفط
أنغولا	Fundo Soberano de Angola	نفط	تنويع حافظة الاستثمارات تنويعاً تدريجياً في عدد من الصناعات وفئات الأصول وفقاً للسياسات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستثمار
أستراليا	Western Australia Future Fund	معادن	الاستثمار في الخارج في النقد والسندات، وليس في الأسهم

البلد	*اسم الصندوق*	*المصدر*	*الغرض المعلن (الأغراض المعلنة)*
أذربيجان	State Oil Fund of Azerbaijan	نفط	إدارة النقد الأجنبي والأصول الناتجة من استكشاف وتنمية النفط والغاز
بوتسوانا	Pula Fund	مـــــاس ومعادن	الحفاظ على نسبة من الدخل الناتج من تصدير الماس للأجيال المقبلة
كندا	Alberta Heritage Fund	نفط	الاستثمار من أجل أجيال المستقبل تدعيم الاقتصاد وتنويعه تحسين نوعية الحياة أداء وظيفة صندوق الاحتياطي
شيلي	Economic and Social Stabilization Fund	نحاس	تيسير الإنفاق الحكومي
غانا	Ghana Stabilization Fund	نفط	تخفيف تأثير نقص الإيرادات أو دعـــم قدرات الإنفاق الحكومي في فترات نقص الإيرادات
كازاخستان	Kazakhstan National Fund	نفط وغاز ومعادن	ضمان استقرار الاقتـــصاد في مواجهـــة تقلبات أسعار النفط والغاز والمعادن
موريتانيا	National Fund for Hydrocarbon Reserves	نفط وغاز	تجميع مدخرات لأجيال المستقبل
المكسيك	Oil Revenues Stabilization Fund of Mexico	نفط	تمكين أدوات التثبيت المالي التلقائي من العمل في إطار قاعدة الميزانية المتوازنة
منغوليا	Fiscal Stability Fund	تعدين	تعزيز الاستقرار المالي، وبخاصـــة في حالـــة حدوث هبوط عالمي في أسعار السلع غـــير النفطية
نيجيريا	Nigeria Sovereign Investment Authority[٣]	نفط	إدارة فوائض الأرباح الناتجة من بيع الـــنفط الخام
النرويج	Norway Government Pension Fund Global[٤]	نفط	التصدي لآثار الهبوط الوشيك في الدخل والتخفيف من الاضطرابات الناتجة مـــن التقلبات الشديدة في أسعار النفط
عمان	صندوق الاحتياطي العـــام لدولة عمان	نفط وغاز	تحقيق عائدات للحكومة في الأجل الطويل وأداء دور صـــندوق تحقيـــق الاســـتقرار للحكومة وإتاحة السيولة للحكومة عنـــد الطلب
قطر	جهاز قطر للاستثمار	نفط	تدعيم اقتصاد البلد عن طريق التنويع في فئات أصول واستثمارات جديدة

المصدر: http://www.swfinstitute.org/swfs/revenue-regulation-fund.

(٣) تدير الهيئة ثلاثة صناديق هي صندوق أجيال المستقبل، وصندوق البنية التحتية في نيجيريا وصندوق التثبيت.

(٤) صندوق البترول سابقاً.

الشكل ٢

توزيع صناديق الثروة السيادية بحسب القارة، في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣

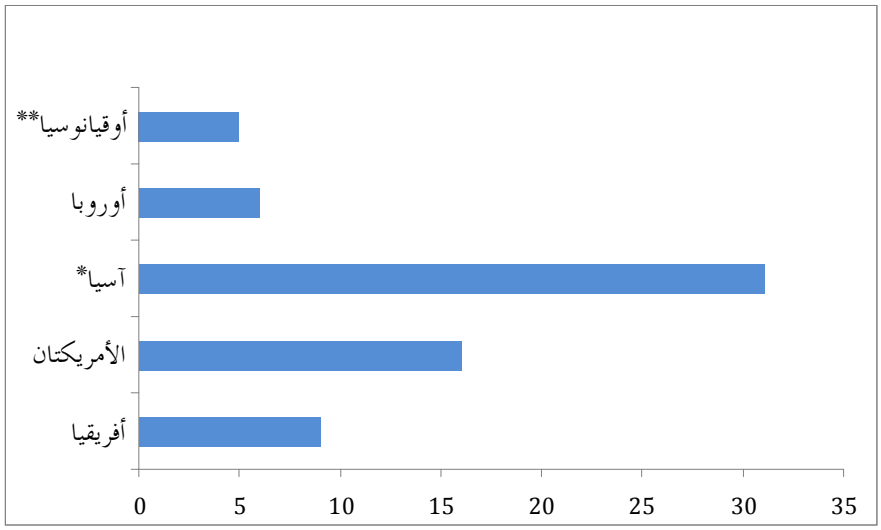

المصدر: http://www.swfinstitute.org/swfs/revenue-regulation-fund.

* لا تتوافر بيانات عن الحيازات من الأصول فيما يتعلق بثلاثة صناديق للثروة السيادية.

** لا تتوافر بيانات عن الحيازات من الأصول فيما يتعلق بصندوق ثروة سيادية.

١٧- وهناك دور آخر إيجابي لصناديق الثروة السيادية هو تراكم الأصول الأجنبية بحيث تشكل احتياطيات في مواجهة تقلبات الأسعار وتساعد في الحد من الدين الخارجي (الأونكتاد، ٢٠١٣أ). ولذا قد تثبت فائدة صناديق الثروة السيادية في ظل الوضع الاقتصادي والمالي الراهن. إلا أنه ينبغي التحذير في هذا السياق من أن تراكم الاحتياطيات ينطوي على تكاليف للفرصة الضائعة وهي تكاليف قد تكون أعلى في بعض البلدان الأفريقية منها في بلدان أخرى لأن عائدات هذه الأصول لا تعوض عن فوات فرص النمو المحتملة (الأونكتاد، ٢٠٠٢).

١٨- وهناك ندرة في الدراسات التجريبية المتعلقة بتأثير صناديق الثروة السيادية في أداء البلدان. وعلاوة على ذلك، لا تثبت الأدبيات بوضوح قدرة هذه الصناديق على الوقاية من المرض الهولندي أو على عزل الاقتصادات عن تقلبات أسعار السلع الأساسية (PricewaterhouseCoopers, 2011) وتبين أن هناك ارتباطاً بين صناديق الثروة السيادية وانخفاض التضخم وعدم حدوث ارتفاع كبير في أسعار الصرف وتحسن الشفافية، رغم عدم وجود علاقة سببية مباشرة. ولذا يُعتقد أن هذه الصناديق أدوات سياساتية جيدة، وبخاصة في البلدان النامية التي لديها قدرة استيعابية محدودة وتدفقات مالية وافدة ضخمة ناتجة من الموارد الطبيعية. وهناك تزايد في عدد البلدان التي أنشأت مؤخراً هذه الصناديق أو تعتزم القيام بذلك، ومنها على سبيل المثال بابوا غينيا الجديدة، بعد اكتشاف الغاز الطبيعي (Basu et al., 2013)[٥].

(٥) انظر http://www.swfinstitute.org/swfs/papua-new-guinea-swf/.

أما فيما يتعلق بالبلدان التي لديها قدرة استيعابية كافية، فإن إنشاء صناديق الثروة السيادية قد يكون دون الحل الأمثل، تبعاً للأسواق المالية. وكما رأى الحسن وآخرون (Al-Hassan et al. (2013))، ينبغي دراسة السياق العام للاقتصاد الكلي للبلد دراسة دقيقة قبل اتخاذ قرار بشأن إنشاء صناديق ثروة سيادية.

الشكل ٣

عدد صناديق الثروة السيادية في أنحاء العالم بحسب تاريخ بدء النشاط

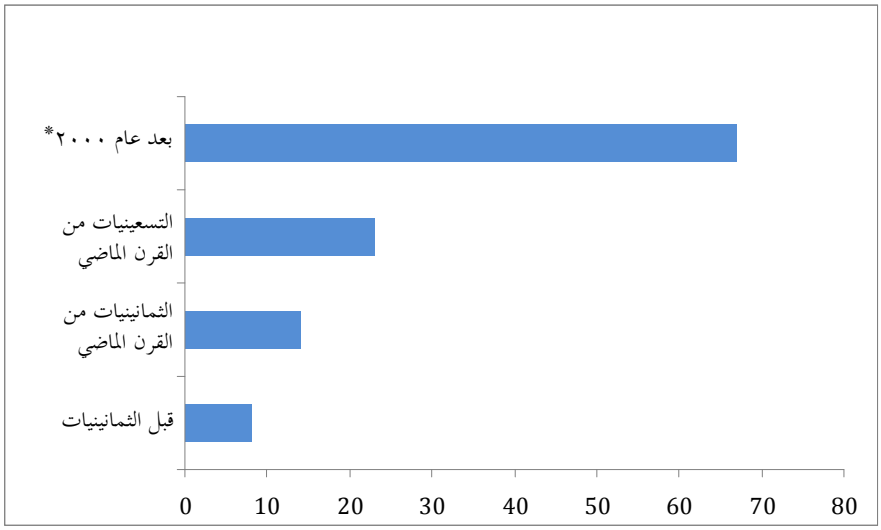

المصدر: http://www.swfinstitute.org/swfs/revenue-regulation-fund.

* تشمل البيانات من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٢.

١٩- وينبع العيب الرئيسي لصناديق الثروة السيادية من أنها قد تستتبع إما ادخار التدفقات المالية لأجيال المستقبل أو التوجه إلى الخارج لاستثمار كميات كبيرة من التدفقات التي لا غنى عنها لتلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء في البلدان النامية. ومن المفارقات أن هذه البلدان هي في الوقت ذاته البلدان التي تحتاج إلى بناء قدراتها الإنتاجية لدعم جهودها الإنمائية التي تكون فيها الإيرادات غير المتوقعة لصادراتها من الموارد الطبيعية حاسمة الأهمية. فالاستثمارات المنتجة، بما في ذلك الاستثمار في البنية الأساسية والتعليم (التقني والمهني) والصحة ينظر إليها على نطاق واسع على أنها استثمارات لا غنى عنها للتنمية الاقتصادية (Gylfason, 2001; Morris et al., 2012) وهذه الاستثمارات ليست فقط عناصر أساسية لتحقيق ودعم التنمية الاقتصادية بل إنها توسع أيضاً التجارة القائمة على السلع الأساسية عن طريق إضافة القيمة والمحتوى المحلي، والتنويع الاقتصادي، وهي أمور حاسمة الأهمية لتحقيق التحول الاقتصادي الهيكلي. وقد تحدث صناديق الثروة السيادية، تبعاً لكيفية إدارة أصولها، تأثيرات اقتصادية معاكسة ما لم تواجه على النحو الملائم المشاكل التي أُنشئت من أجل معالجتها في المقام الأول.

ثانياً- الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية

٢٠- بخلاف التحكم في الريع وإدارته إدارة سليمة، يستطيع البلد المضيف الاستفادة القصوى من موارده الطبيعية بتحقيق أقصى زيادة ممكنة في قدرة الموردين المحليين على إضافة القيمة إلى السلع والخدمات أو بتنمية شراكات التوريد المحلي المفيدة للطرفين. ويستطيع أن يقوم بذلك أيضاً عن طريق أحكام أو شروط المحتوى المحلي. وعلى نحو أكثر تحديداً في مجال الشراكات، المعتمد على تحليل سلاسل القيمة العالمية، اقترح جيبون ((Gibbon (2001)، على سبيل المثال، أن تكون هناك عمليات تدخل محددة الهدف عن طريق اختيار مقصود لبعض المؤسسات المحلية وربطها بالشركات الكبرى للسماح بالنفاذ إلى الأسواق العالمية. ورغم أن هذا الاقتراح قد يُفسر على أنه يزيد التبعية للشركات الأجنبية فإنه يتميز بمساندة الشركات المحلية للاستفادة من الآثار غير المباشرة على الإنتاجية (Gibbon, 2001). وترد أدناه مناقشة لأمثلة على مختلف آليات تعزيز أو تنمية المحتوى المحلي.

ألف- السلع الأساسية والتحول الهيكلي: إضافة القيمة، والمحتوى المحلي والتنويع الاقتصادي

٢١- لوحظ أن قطاع الموارد الطبيعية يكون عادة قطاعاً معزولاً يعاني ضعف الروابط مع القطاعات الأخرى. ولهذا فمع انتعاش السلع الأساسية الأخير، يوصي عدد من التقارير، بما فيها تقارير الأونكتاد، باستخدام الإيرادات غير المتوقعة لتوسيع وتعميق الروابط الأفقية والرأسية مع قطاعات الاقتصاد الأخرى (الأونكتاد، ٢٠١٣أ). وفي مجال الموارد الطبيعية التي يُهيمن عليها عادة الاستثمار الأجنبي المباشر، حددت البحوث المتعلقة بالروابط أربعة عناصر رئيسية يمكنها زيادة أهمية الروابط الخلفية والأمامية (Morris et al., 2012) وهذه العناصر هي الملكية، والبنية التحتية، والقدرات والسياسة العامة.

٢٢- وملكية الشركات عامل هام في تنمية الروابط لسببين على الأقل هما:

(أ) يُعتقد أن الشركات المستغلة للموارد المملوكة محلياً أكثر رسوخاً في الاقتصاد المضيف من الشركات الأجنبية. ولذا يُعتقد أنها أكثر قدرة على العثور على الموردين والعملاء المحليين لتنمية الروابط الخلفية والأمامية على حد سواء؛

(ب) من المرجح أن تُنشئ بعض الشركات الأجنبية روابط أكثر مقارنة بغيرها من الشركات بسبب الضغط الداخلي مثل الرأي العام بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات والنظرة الاستراتيجية المتعلقة بدعم المناطق الصناعية (Morris et al., 2012; United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), 2012).

٢٣- وللبنية التحتية أيضاً أهمية في تنمية الروابط لأن بعض البنى التحتية مثل الطرق والسكك الحديدية يمكن أن يخفض تكاليف المعاملات ومن ثم يعزز الروابط مع الاقتصاد

المضيف (UNIDO, 2012) ويحسن إمكانيات إضافة القيمة. وتشتد الحاجة إلى تنمية البنى التحتية لأنه في عام ٢٠١٠ لم يتجاوز مجموع الطرق المرصوفة نسبة ٢٠,٨ في المائة في البلدان النامية، بينما بلغ المتوسط العالمي ٥٥,٢ في المائة[٦].

٢٤- وترجع أهمية القدرات والسياسات إلى وجود ضرورة للعمالة الماهرة لإضافة القيمة. ولذا فإن تنمية القدرات الوطنية محدِّد حاسم الأهمية للروابط الخلفية والأمامية. وحُدد عدد من أوجه الضعف في القدرات مثل الهندسة والإدارة والبحث والتطوير الداخلي (UNIDO, 2012). وللتصدي لأوجه الضعف هذه، ينبغي أن تكون هناك بيئة سياساتية مواتية. فهذه البيئة السياساتية لن تكون جاذبة للاستثمار الأجنبي فحسب بل ستُحفز أيضاً تنمية الروابط عن طريق تنمية القدرات المحلية. غير أنه لوحظ في أفريقيا أن مقرري السياسات يهتمون غالباً بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وليس بتشجيع الروابط عن طريق تنمية الشركات المحلية (الأونكتاد، ٢٠٠٥). وفي مواجهة ذلك، حث الأونكتاد (٢٠١٣أ) البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية بصورة خاصة على تنويع اقتصاداتها عن طريق إضافة القيمة والتنويع. وأوضحت البحوث الحديثة أن ذلك لا يتعارض مع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. فعلى سبيل المثال، تمكنت بلدان، مثل شيلي، من جذب الاستثمار الأجنبي بنجاح مع الحفاظ على ملكية الشركات الوطنية الرئيسية وتهيئة البيئة المواتية للشركات المحلية (Korinek, 2013; Sigam and Garcia, 2012).

٢٥- واستخدم عدد من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية آليات مختلفة لتنمية وتعميق الروابط باقتصاداتها المحلية. وتشمل هذه الآليات مفاهيم مثل ما يلي:

(أ) رعاية التكتلات بين الحكومات والشركات عن طريق الشراكات والروابط القطاعية في الاقتصاد الوطني، وعلى سبيل المثال في جنوب أفريقيا (قطاعا الذهب والألمنيوم) وموزامبيق (مشروع موزال لصهر الألمنيوم)؛

(ب) تعزيز الروابط بين القطاعات وداخل القطاع الواحد، والتفاعل، والربط الشبكي وتطوير التحالفات الاستراتيجية على مستوى الشركة، وأبرز مثال على ذلك هو برامج الروابط الصناعية وبرامج تطوير البائعين في ماليزيا. وتهدف المجموعة الأولى من البرامج إلى تطوير المشاريع المحلية الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى مشاريع صناعية قادرة على المنافسة وموردة للأجزاء والمكونات وما يتصل بها من خدمات لشركات التعدين عبر الوطنية عن طريق سياسات مثل منح مركز الرائد للشركات عبر الوطنية والحوافز الضريبية مثل الإعفاءات الضريبية، ضمن أمور أخرى (الأونكتاد، ٢٠١١). أما برامج تطوير البائعين فتهدف إلى تنشيط المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم كمشاريع يُعتمد عليها في تصنيع وتوريد الأجزاء والمكونات الصناعية التي تحتاج إليها الشركات عبر الوطنية والصناعات الكبيرة عن طريق إنشاء شركات راسخة مستعدة للمشاركة.

(٦) *World Development Indicators*, online database, accessed 24 December 2013.

٢٦- وفي جميع هذه السياسات يكون للحكومة دور حاسم الأهمية، مثلاً في الإسراع في العملية وإن كانت التكتلات قد تنشأ بشكل تلقائي (الأونكتاد، ٢٠١١). ومن المهم أن تعمل الحكومة مع القطاع الخاص على تدعيم التكتلات الراسخة والناشئة والاعتماد عليها بدلاً من محاولة إنشاء تكتلات جديدة.

٢٧- وتشمل الشروط الحاسمة الأهمية لنجاح جميع هذه البرامج وجود بيئة اقتصاد كلي مستقرة، وبنية تحتية جيدة، وقوة عاملة ماهرة وقدرة تكنولوجية. ومن المهم أيضاً اعتماد نهج يقوم على تعدد أصحاب المصلحة في وضع استراتيجيات وسياسات المحتوى المحلي التي تندمج في سياسات التنمية في البلدان المضيفة. ومن المهم بنفس الدرجة ألا تتعارض هذه السياسات مع الالتزامات التي قدمتها البلدان في الاتفاقات الدولية ذات الصلة. ولا يوجد نموذج واحد مناسب للجميع فيما يتعلق بالمحتوى المحلي؛ ولذا فمن الأفضل للبلدان وضع استراتيجيات استناداً إلى ظروفها المحددة. ورغم أن باستطاعة شركات القطاع الاستخراجي المملوكة للدولة أن تلعب دوراً حاسم الأهمية في حفز المشاركة المحلية في الصناعة، فإنها ليست دواء لجميع الأمراض.

باء- السلع الأساسية والاقتصاد المحلي: خلق فرص العمل

٢٨- اعتبر ضعف الروابط بين قطاع الموارد الطبيعية وسائر قطاعات الاقتصاد المحلي بصورة عامة السبب الرئيسي لعدم خلق فرص عمل كافية. وعلاوة على ذلك، يرى بعض الباحثين أن ملكية الشركات القائمة باستغلال الموارد الطبيعية واستراتيجياتها محددات حاسمة الأهمية أيضاً في خلق فرص العمل. فعلى سبيل المثال، قررت شيلي جذب المستثمرين الأجانب مع الاحتفاظ بملكية شركة التعدين الوطنية كودلكو. ويؤكد بوفا ((Bova (2009) أن هذا الأمر كان عنصراً حاسم الأهمية في إيرادات التصدير بإتاحته مصادر متنوعة (وطنية وأجنبية) للإيرادات في شيلي. وعلى نفس المنوال، لاحظ سيغام وغارسيا (Sigam and Garcia (2012)) أن كودلكو، بخلاف مساهمتها بنسبة ١٣,٥ في المتوسط في الميزانية الوطنية في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠ عن طريق الاستعانة بالمصادر الخارجية، كانت مفيدة أيضاً في تعزيز الروابط وخلق الطلب على مقدمي الخدمات المحليين وتدريب المهنيين الوطنيين. وهذه الملاحظة يؤيدها أيضاً كورينيك ((Korinek (2013) الذي دعّم هذه الملاحظة بالوقائع. فقد أشار إلى أن "نسبة العمال المتعاقدين إلى مجموع القوى العاملة في قطاع التعدين تزيد على ٦٠ في المائة في شيلي". وبالإضافة إلى ذلك، تحول البلد من مستورد صاف لخدمات الهندسة التعدينية في الفترة ما بين الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي إلى الاكتفاء الذاتي في هذه الخدمات (Korinek, 2013) وقد تحقق ذلك بصورة رئيسية عن طريق تدريب المهندسين من أبناء شيلي.

٢٩- ويمكن تمييز ثلاثة أنواع رئيسية من الاستراتيجيات المتعلقة بالمستثمرين الأجانب، هي: الاستراتيجيات الساعية للسوق، والاستراتيجيات الساعية للموارد والاستراتيجيات الساعية للكفاءة (الأونكتاد، ٢٠٠٦ب). وتهدف الاستراتيجية الأولى الساعية للسوق إلى

جني أرباح كبيرة من إمكانيات نمو السوق المحلية. ولهذا فهي تستلزم دمج الشركات عبر الوطنية في النظام السوقي للبلد المضيف؛ وهذا الدمج يؤدي إلى خلق فرص عمل كبيرة بسبب الروابط الخلفية والأمامية (Markusen and Zhang, 1999). أما الاستراتيجيتان الأخريان، وهما الاستراتيجية الساعية للموارد والاستراتيجية الساعية للكفاءة، فإنهما أكثر توجهاً نحو التصدير واعتماداً على الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالاستراتيجيات الساعية للسوق، لذا لا يُتوقع دعمهما للعمالة بشكل مستمر. ولهذا السبب فإن الأثر الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر في العمالة أثر ملتبس.

٣٠- وتبدو الملكية وعوامل أخرى مثل أهداف المستثمرين الأجانب ودرجة الروابط مع الاقتصاد المحلي مهمة في خلق فرص العمل. واعتبر موريس وآخرون ((Morris et al. (2012) درجات الروابط مع قطاع التعدين محددات أساسية لإضافة القيمة. وتشمل إضافة القيمة هذه خلق فرص العمل في الاقتصاد المحلي. وتقيس الدرجة الأولى للروابط نطاق المستلزمات اللازمة قبل الاستخراج وبعده. ولا يُتوقع أن يعزز هذا النوع من الروابط العمالة على نحو مستمر بما أنه يمكن استيراد المدخلات اللازمة وهو ما يضيف قيمة محدودة في الاقتصاد المحلي. وتقيس الدرجة الثانية عمق الروابط وترتبط بإضافة قيمة أكبر على المستوى المحلي وهي أفضل كثيراً لاتساع الروابط.

جيم- ما دور أنواع الطاقة المتجددة في المستقبل؟

٣١- إن الموارد الطبيعية عناصر لا غنى عنها في حياتنا العصرية، وتساهم السلع الأساسية بصورة عامة مساهمة كبيرة في الاقتصاد العالمي (Weitzman, 1999; Mideksa, 2013). ويتوقع فايتسمان (١٩٩٩) أن يؤدي نفاد ١٤ سلعة أساسية[٧] إلى خسارة تعادل ١ في المائة من الاستهلاك المتوسط سنوياً، أي انخفاض بنسبة ١ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم. أما على المستوى القطري وفي تاريخ أحدث، فيشير ميدكسا (Mideksa (2013)) إلى أنه منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي في النرويج، ترجع "نسبة تناهز ٢٠ في المائة من الزيادة السنوية في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الموارد البترولية مثل النفط والغاز الطبيعي وسوائل الغاز الطبيعي ومكثفات الغاز الطبيعي". غير أن استخراج هذه الموارد واستغلالها يقترنان على نحو متزايد بالتلوث، ويُتوقع نفاذ الاحتياطيات الحالية لبعض السلع الأساسية على الأقل مثل النفط الخام. فعلى سبيل المثال، تشير منظمة البلدان المصدرة للنفط إلى أنه إذا ما استمر استخراج النفط الخام بمعدلات إنتاجه في عام ٢٠١١، ستجف الاحتياطيات في غضون ١٠٩ أعوام تقريباً[٨].

(٧) النفط الخام والغاز الطبيعي والفحم الصلد والفحم البني والبوكسايت والنحاس وركاز الحديد والرصاص والنيكل والفوسفات والقصدير والزنك والذهب والفضة.

(٨) انظر http://www.opec.org/opec_web/en/press_room/180.htm (accessed 15 August 2013) أو http://www.opec.org/opec_web/en/press_room/179.htm (accessed 29 September 2013).

٣٢- في ضوء تزايد التلوث واحتمالات نفاد الاحتياطيات، يجري تنفيذ مبادرات للبحث عن مصادر بديلة للطاقة المتجددة. ولعل أبرز المبادرات وأكثرها شمولاً مبادرة الطاقة المستدامة للجميع[٩]، بقيادة الأمين العام للأمم المتحدة. وهذه المبادرة ثلاثية الأهداف: فأولاً، ضمان وصول الجميع إلى الطاقة الحديثة؛ وثانياً، مضاعفة المعدل العالمي لتحسين كفاءة الطاقة؛ وثالثاً، مضاعفة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الإجمالي. وتستند هذه الأهداف إلى التقدم الذي أحرزه حتى الآن العديد من البلدان، بما فيها البرازيل والصين. وكان مصدر الإلهام في هذه المبادرة هو أن البرازيل قد تمكنت في عام ٢٠٠٩ من الحصول على نحو ٥٠ في المائة من إمدادات الطاقة الأولية من مصادر متجددة (الأونكتاد، ٢٠١٣ب)[١٠].

٣٣- وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١١ زاد عرض الطاقة المتجددة، بما فيها الكهرباء المائية، زيادة مستمرة، وإن ظلت حصتها في العرض الإجمالي للطاقة الأولية مستقرة نسبياً عند ١٣ في المائة تقريباً (انظر الشكلين ٤ و٥). ووفقاً لمنشور *BP Statistical Review of World Energy 2013*، ساهمت الطاقة المتجددة، بما فيها الكهرباء المائية، بنسبة ٨,٢ في المائة من الاستهلاك العالمي للطاقة الأولية في عام ٢٠١١ قبل أن ترتفع إلى ٨,٦ في المائة في عام ٢٠١٢ على مدى الفترة ذاتها.

الشكل ٤

مزيج العرض العالمي للطاقة، ٢٠٠٨

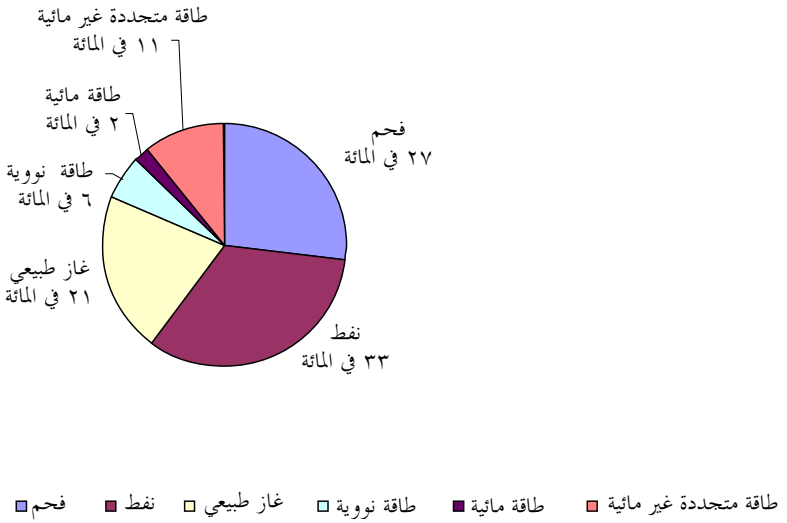

المصدر: تجميع لبيانات مستمدة من مختلف إصدارات منشور *Key World Energy Statistics* (٢٠٠٩-٢٠١٤)، الوكالة الدولية للطاقة.

(٩) انظر www.sustainableenergyforall.org (accessed 16 August 2013).

(١٠) يتضمن منشور الأونكتاد هذا أيضاً تحليلاً أكثر تفصيلاً بشأن تطور الطاقة المتجددة في عام ٢٠١٢.

الشكل ٥

مزيج العرض العالمي للطاقة، ٢٠١١

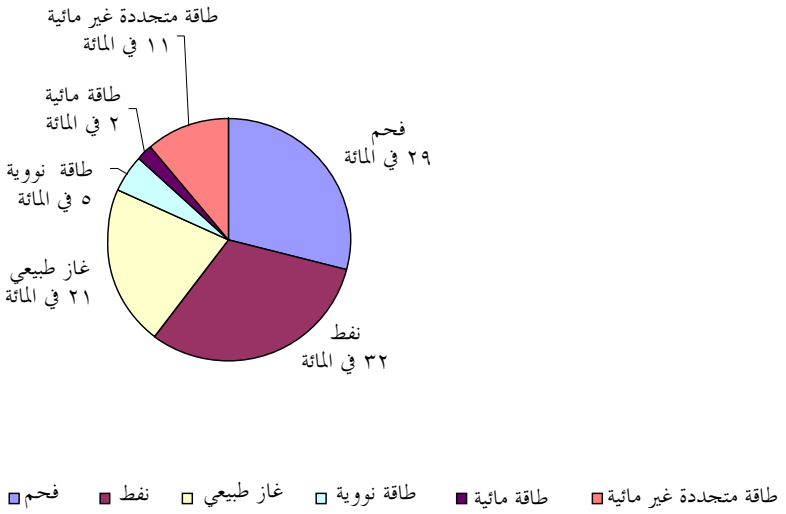

المصدر: تجميع لبيانات مستمدة من مختلف إصدارات منشور *Key World Energy Statistics* (٢٠٠٩-٢٠١٤)، الوكالة الدولية للطاقة.

٣٤- وكان مزيج العرض العالمي للطاقة (انظر الشكلين ٤ و٥) سيختلف على الأرجح لو كانت الزيادة الأخيرة في استخدام الغاز الطفلي (وبخاصة في الولايات المتحدة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣) قد أُدرجت. والغاز الطفلي غاز غير تقليدي لأن إنتاجه يُعتبر أكثر صعوبة وتكلفة من إنتاج الغاز الطبيعي التقليدي (الوكالة الدولية للطاقة، ٢٠١٢). فإنتاج الغاز الطفلي يتطلب تقنيات مثل الحقن بأحماض قوية والتكسير الهيدروليكي الذي يتطلب ضخ سائل بضغط عال في بئر ثم في الصخر المحيط المستهدف الذي يكون الغاز محتجزاً فيه (الوكالة الدولية للطاقة، ٢٠١٢). وقد أثارت تقنيات الإنتاج غير العادية والمختلفة هذه قلقاً بشأن تأثيرات الغاز الطفلي في البيئة.

٣٥- ويوجد انقسام كبير بشأن التأثيرات البيئية للغاز الطفلي. وبينما يرتفع إنتاجه في الولايات المتحدة، منعت بعض البلدان الأوروبية مثل فرنسا وبلغاريا التقنيات اللازمة لإنتاجه. ولا تزال بلدان أخرى تبحث تكاليف الفرصة الضائعة المترتبة على إنتاج الغاز الطفلي. وتقوم أفريقيا حالياً ببحث تكاليف وفوائد هذا الأمر.

ثالثاً- الملاحظات الختامية

٣٦- تزخر الأدبيات بالأمثلة التي توضح أن عدداً من الاقتصادات ذات الدخل المنخفض المعتمدة على السلع الأساسية ظلت فقيرة، أو لم تحرز تقدماً كبيراً عن طريق التحول الهيكلي، على الرغم مما تنعم به من موارد طبيعية ضخمة. ولم تتمكن سوى حفنة من هذه البلدان، ومنها ماليزيا وإندونيسيا والبرازيل، من الانتقال من الاعتماد على التجارة في استغلال الموارد الطبيعية إلى اقتصادات أكثر تنوعاً. وفي العقد الماضي، حاول عدد من البلدان الأخرى المعتمدة على السلع الأساسية محاكاة حالات النجاح هذه، باللجوء أحياناً إلى ترتيبات التعاون بين بلدان الجنوب. ومن المألوف حالياً تنفيذ استراتيجيات مثل برامج الروابط الصناعية، وبرامج تطوير البائعين، ورعاية التكتلات، تحت عنوان عام هو تنمية المحتوى المحلي واستراتيجيات إضافة القيمة والإبقاء عليها. وفي حالات أخرى، أُنشئت صناديق الثروة السيادية كوسيلة لتجنب متلازمة المرض الهولندي. غير أن هذه السياسات أو الاستراتيجيات، كما سلف بحثه، ليست في حد ذاتها دواءً لجميع الأمراض. فكفاءتها تتوقف على الظروف السائدة في البداية مثل مستوى المهارات، والقدرات التكنولوجية، ووجود قطاع خاص قوي، والأهم من ذلك وجود بيئة سياساتية مواتية.

٣٧- ومع سعي البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية إلى ضمان مساهمة الموارد الطبيعية في التنمية بشكل إيجابي أكبر، يحتل دور الطاقة مكانة رئيسية. وعليه، سيتعين على هذه البلدان الاهتمام بالشواغل الناشئة بشأن انبعاثات غازات الدفيئة وما يرتبط بها من تغير للمناخ، وبالحاجة إلى استخدام الطاقة النظيفة بدلاً من الوقود الأحفوري. ومع ذلك ظل نصيب الطاقة المتجددة من مزيج عرض الطاقة الإجمالي ثابتاً في السنوات الثلاث أو الأربع الماضية، على الرغم من الجهود المبذولة في معظم البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية لزيادة نصيب هذه الطاقة. واستُخدمت مجموعة متنوعة من الخيارات السياساتية لبلوغ هذا الهدف بما في ذلك الحوافز الضريبية والمالية ونظام الحصص.

٣٨- غير أن رد الفعل الناشئ ضد استخدام الوقود الأحيائي بسبب تأثيره المتصور في الأمن الغذائي، يوحي بأن على مقرري السياسات أن يبحثوا بمزيد من الدقة الصلة بين أهداف سياسات الطاقة والأهداف الإنمائية الأخرى وبخاصة الأهداف الاجتماعية والبيئية (الأونكتاد، ٢٠١٠)[(١١)].

(١١) للاطلاع على مناقشة مفصلة لهذه السياسات وتأثيرات الطاقة المتجددة فيما يتعلق بأمن الطاقة والأمن الغذائي، انظر TD/B/C.1/MEM.2/8.

المراجع

Al-Hassan A, Papaioannou M, Skancke M and Cheng C (2013). Sovereign wealth funds: Aspects of governance structures and investment management. IMF Working Paper WP/13/231.

Basu S, Gottschalk J, Schule W, Vellodi N and Yang SC (2013). The macroeconomic effects of natural resource extraction: Applications to Papua New Guinea. IMF Working Paper. WP/13/138.

Bova E (2009). The implications of mine ownership for the management of the boom: A comparative analysis of Zambia and Chile. Swiss National Centre of Competence in Research. Working Paper No. 2009/13.

British Petroleum (2013). *BP Statistical Review of World Energy 2013*. London.

Brückner M (2010). Natural resource dependence, non-tradables and economic growth. *Journal of Comparative Economics*. 38(4):461–471.

Dumas D (2012). Revenue management and the 5 "S" concept. Presented at the Intergovernmental Forum on Mining, Minerals, Metals and Sustainable Development. Geneva, Switzerland. 17 October.

Gibbon P (2001). Upgrading primary production: A global commodity chain approach. *World Development*. 29(2):345–363.

Gylfason T (2001). Natural resources, education and economic development. *European Economic Review*. 45:847–859.

IEA (2009–2013). Various editions of *Key World Energy Statistics*. OECD/IEA. Paris.

_____ (2012). *Golden Rules for a Golden Age of Gas: World Energy Outlook Special Report on Unconventional Gas*. OECD/IEA. Paris.

InterrriaRMG Resource Sector Intelligence (2013). *State of the Market: Mining and Finance Report*. InterriaRMG.

Korinek J (2013). Mineral resource trade in Chile: Contribution to development and policy implications. OECD Trade Policy Papers. No. 145. OECD Publishing. Paris.

Markusen J and Zhang KH (1999). Vertical multinationals and host-country characteristics. *Journal of Development Economics*. 59(2): 233–252.

Mideksa TK (2013). The economic impact of natural resources. *Journal of Environmental Economics and Management*. 65(2):277–289.

Mintz J and Chen D (2012). Capturing economic rents from resources through royalties and taxes. The School of Public Policy Research Papers. University of Calgary, Canada. Volume 5, Issue 30.

Morris M, Kaplinsky R and Kaplan D (2012). *One Thing Leads to Another: Promoting Industrialisation by Making the Most of the Commodity Boom in Sub-Saharan Africa*. ISBN 978-1-4717-8188-9.

PricewaterhouseCoopers (2011). *The Impact of Sovereign Wealth Funds on Economic Success*. October. Available at https://www.pwc.co.uk/en_UK/uk/assets/pdf/the-impact-of-sovereign-wealth-funds-on-economic-success.pdf.

OECD (2008). *OECD Guidelines for Multinational Enterprises*. Paris.

Sachs JD and Warner AM (1995). Natural resource abundance and economic growth. NBER Working Paper No. 5398. National Bureau of Economic Research. Cambridge, Massachusetts.

Sachs JD and Warner AM (2001). Natural resources and economic development: The curse of natural resources. *European Economic Review*. 45:827–838.

Sigam C and Garcia L (2012). *Extractive Industries: Optimizing Value Retention in Host Countries*. UNCTAD/SUC/2012/1. United Nations. New York and Geneva.

Sunley E and Baunsgaard T (2001). The tax treatment of the mining sector: An IMF perspective. Background paper prepared for a World Bank workshop on the taxation of the mining sector. 4–5 April.

UNCTAD (2002). *Economic Development in Africa: From Adjustment to Poverty Reduction – What is New?* UNCTAD/GDS/AFRICA/2. United Nations publication. Sales No. E.02-II-D.18. New York and Geneva.

_____ (2005). *Economic Development in Africa: Rethinking the Role of Foreign Direct Investment*. UNCTAD/GDS/AFRICA/2005/1. United Nations publication. Sales No. E.05.II.D.12. New York and Geneva.

_____ (2006a). *Economic Development in Africa: Doubling Aid – Making The "Big Push" Work*. UNCTAD/GDS/AFRICA/2006/1. United Nations publication. Sales No. E.06.II.D.10. New York and Geneva.

_____ (2006b). *World Investment Report 2006: FDI from Developing and Transition Economies – Implications for Development.* United Nations publication. Sales No. E.06.II.D.11. New York and Geneva.

الأونكتاد (٢٠١٠). مصفوفة الطاقة في المستقبل والطاقة المتجددة: الآثار على أمن الطاقة والأمن الغذائي. TD/B/C.I/MEM.2/8. جنيف. ١٢ كانون الثاني/يناير.

_____ (2011). *Best Practices In Investment For Development: How To Create And Benefit From FDI-SME Linkages – Lessons from Malaysia and Singapore.* Investment Advisory Series B, No. 4. UNCTAD/DIAE/PCB/2009/18. United Nations publication. Sales No. E.10.II.D.12. New York and Geneva.

_____ (2013a). *Commodities and Development Report: Perennial Problems, New Challenges and Evolving Perspectives.* UNCTAD/SUC/2011/9. United Nations. New York and Geneva.

الأونكتاد (٢٠١٣ب). التطورات الأخيرة والتحديات الجديدة في أسواق السلع الأساسية والخيارات السياساتية المتاحة لتحقيق نمو شامل وتنمية مستدامة قائمين على السلع الأساسية. TD/B/C.I/MEM.2/25. 29 كانون الثاني/يناير.

UNIDO (2012). *Promoting Industrial Diversification in Resource Intensive Economies: The Experience of Sub-Saharan Africa and Central Asia Regions*. Vienna.

Weitzman M (1999). Pricing the limits to growth from minerals depletion. *The Quaterly Journal of Economics*. 114(2):691–706.